

بيان للخارجية

Sultanate of Oman



سلطنة عمان

كلمة  
سلطنة عمان

يلقيها

سعادة السفير فؤاد بن مبارك بن علي الهنائي  
المندوب الدائم لسلطنة عمان لدى  
الأمم المتحدة

و

رئيس وفد سلطنة للدورة السادسة والخمسين  
للجمعية العامة للأمم المتحدة

١١ نوفمبر ٢٠٠١م

نيويورك



معالي الرئيس (هان سوونج سو)

أتقدم لمعاليكم بالصدق التهاتي علني انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، إننا على ثقة بأن قدرتكم وكفاءتكم والخبرة التي تتضمنون بها في الشؤون الدولية ستسهل من مهمتكم في إدارة واتراء أعمال هذه الدورة بما يحقق لها النجاح والخروج بأفضل النتائج المرجوة منها، ونؤكد لكم تعاون وفد بلادي معكم لبلوغ الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها جموعاً.

ولا يفوتنا هنا أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا لسابقكم معالي هاري هولكري رئيس وزراء جمهورية فنلندا الصديقة السابق على ما بذله من جهود ومساعي في إدارته لإنجاح أعمال الدورة السابقة، وكذلك الدورات الاستثنائية التي تخللتها.

كما أثنيتم هذه المناسبة للتعبير مجدداً عن خالص التهنئة لمعالي كوفي عنان الأمين العام ومنظمة الأمم المتحدة على نيلهما لجائزة نوبل للسلام، والتي بلا شك جاءت استحقاقاً لدور المشهود الذي بذله الأمين العام ومساهماته في التهوض بدور الأمم المتحدة في سبيل



المحافظة على الأمن والسلم الدوليين وتوطيد دعائهما. ولا يفوتنى أيضاً أن أعرب وباسم حكومة بلادى عن خالص التهانى للأمين العام على تجديد الثقة له في قيادته لمنظمتنا لولاية ثانية، متطلعين إلى التعاون معه في إداء مهامه نحو تحقيق المقاصد والأهداف التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة، وتطوير آليات التعاون الدولي في مختلف المجالات.

معالي الرئيس،

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر الماضي المروعة التي أصابت هذه المدينة الآمنة التي تحتضن في ربوعها هذه المنظمة قد لاقت إدانة واستهجان حكومة بلادى الشديدين. حيث لعبت هذه المدينة دوراً رياضياً في استقطاب شعوب العالم للتحاور الحضاري من خلال منظمتنا الدولية، فحق لها أن تكون مدينة السلام وليس مدينة للإرهاب والعنف، وأننا بهذه المناسبة نود أن نعبر مجدداً عن خالص تعازينا ومواسينا لأهالى الضحايا وللشعب الأمريكي الصديق.

لقد فجع العالم بالمعنى الخطير الذى أخذته الصلوات الإرهابية باستهدافها لواقع حيوية فى كل من نيويورك وواشنطن والتي خلفت



وراثها آثاراً الضحايا، ودماراً واسعاً في الممتلكات، وفي الوقت الذي نود فيه أن نعرب عن تضامننا مع الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة في محاربة الإرهاب والدفاع عن أرضها وشعبها، وتفهمنا للدافع التي حدث بها إلى اللجوء إلى الاعمال العسكرية في أفغانستان، فإننا نسوق بإن تبذل كافة الجهود لتجنب المدنيين الأبرياء ويلات الحروب ودمارها وعدم تعريضهم لمزيد من المأساة، وعلى المجتمع الدولي القيام بدوره في حمايتهم، كما يجب إلا نغفل دور الوسائل المسلمة الأخرى في التعامل مع قضايا الإرهاب، ويجب كذلك بذل كافة الجهود والمساعي المخلصة بهدف التخلص من هذه الآفة التي ستتمزج العذابات البشرية والحضارية مالم يتم التصدي لها بحزم ودراسة اسبابها ومعالجتها بالطريقة التي تجتنبها من جذورها، وإننا نؤكد أن استخدام القوة العسكرية ليس هو الحل الأمثل الوحيد للقضاء على التجمعات الإرهابية، وندعو إلى تغليب منطق النظر البعد إلى كل الجذور التي تشجع هكذا تصرف ، وفي هذا السياق نجدد ترحيبنا بالمبادرة المصرية فسي عقد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب وإيجاد صك دولي فاعل وملزم للدول

معللي الرئيس،،،

في خضم هذه المأساة ظهرت دعوات مغرضة من دوائر سيامية في دول ومجتمعات دولية تحاول الصاق الإرهاب بالإسلام والمسلمين



وهذا أمر نرفضه جملةً وتفصيلاً، حيث أن الإسلام دين رحمة للعالمين أساسه الاحماء وقوامه التسامح، وال المسلمين حملة حضارة مترافقه وأخلاق انسانية وعلي هذا الأساس فقد أعربت دول منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماعها الطارئ الذي عقد في الدوحة في شهر أكتوبر الماضي ببراءة الإسلام من الإرهابيين، مؤكدةً مجدداً إدانتها للإرهاب بكلفة اشكاله وصوره، حيث نص البيان الخاتمي في الفقرة العاشرة رقم (٣) وهذا النص "أن مثل هذه الاعمال الإرهابية المشينة تتنافى ورسالة الإسلام السماوية السمحنة المناهضة للظلم والعدوان والداعية إلى السلام والتآلف والتسامح والاحترام بين الشعوب وتحترم كرامة الحياة الإنسانية وتعمّر قتل الأبرياء، رافضاً كلية محاولات تزعم وجود رابطة أو علاقة بين الدين الإسلامي الحنيف والاعمال الإرهابية، الأمر الذي لا يخدم الجهود الجماعية لمكافحة الإرهاب ويسيء للعلاقات بين الشعوب، وضرورة القيام بجهد مشترك لتعزيز الحوار وخلق تواصل بين العالم الإسلامي والغرب للوصول إلى تفاهم مشترك بينهما يبني جسور التواصل والتعارف بين الحضارتين "انتهى الاقتباس . وفي هذا السياق معلق الرئيس تود بلادي التأكيد على رفضها القاطع للاصوات المناهية بالاستغلال هذه الكلمة الإنسانية لتصفية حسابات وخلافات سياسية قديمة والدعوة توسيع العمليات العسكرية لتطال دول أخرى تحت ذريعة محاربة الإرهاب .



معالي الرئيس،،،

أنا أتفقون للحالة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الأفغاني الصديق، حيث تشير تقارير المنظمات الدولية الإنسانية الى ان الاعمال العسكرية التي تجري على ارض الأفغانستان قد أدت الى سقوط مئات الضحايا من المدنيين الأبرياء والتي تشرد مئات الآلاف منهم واصبحوا يعيشون في ظروف معيشية واسانية قاسية، ولقد حذررت هذه المنظمات من كارثة إنسانية وشيكه يتعرض لها الشعب الأفغاني وخاصة مع حلول فصل الشتاء ، وقد دعمت بلادي الجهود الدولية لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الأفغاني ومنها دعم قرار مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي الأخير لانشاء صندوق لهذا الغرض .

معالي الرئيس،،،

أكيد توادر الأحداث الصعبة والمزعومة التي مررت بها مسيرة السلام على كافة مساراتها وفي مختلف مراحلها في الشرق الأوسط وعلى وجه الخصوص المسار الفلسطيني، على أن النجاح في التوصل إلى السلام العادل والشامل وال دائم يتطلب تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٤٦ و ٣٣٨ وكافة قرارات الشرعية الدولية التي تقضي بانسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، والاعتراف بحق



الشعب الفلسطيني المشروع بتقرير مصيره والقمة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وهذا مطلب أساسى عادل ومشروع لتبني دعلم الأمن والسلم في المنطقة، ونؤكد على دعمنا الكامل لهذه المطالب الفلسطينية العادلة . وان للشعب الفلسطيني كل الحق في استخدام جميع الوسائل المتاحة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لارضه . كما ان الدول الإسلامية تقف إلى جانب حق هذا الشعب من منطلق عدالة هذه القضية ، وهذا حق مشروع تكفله القوانين والمواثيق الدولية . وندعو السلطة الأممية المتحدة ومجلس الأمن للقيام بمسؤولياتهما لحمل إسرائيل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والتوقف عن التكيل الجماعي بحق هذا الشعب .

في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م، ساد المنطقة جو مفعم بالأمل والتفاؤل، فبشر السلام بدأ حقيقة مائة لغopian، فهناك اتفاقيات تم التوصل إليها من أوسلو وحتى شرم الشيخ وصار الجميع يتحاور مع الجميع، في ظروف لم تكن مثالية . ولكن رغم العثرات كانت سفينة السلام ماضية قدماً، لأن السلام كان هو الهدف الأسمى الذي ينتظره الجميع بفارغ الصبر، آمن به العرب وارتضوه خيارهم الاستراتيجي الذي لا رجعة فيه، وذلك نابع من مبادئهم الإسلامية التي تدعوا إلى التسامح والجنوح إلى السلام، وأيمانهم بأن رفاهية الشعوب واستقرارها وتنميتها لا تتأتى إلا في ظل السلام .



وعلى هذا الأساس معلى الرئيس، سالت سلطنة عمان كل الجهود  
العنبولة لتحقيق السلام المنشود القائم على العدل والانصاف وعنى  
الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، الا ان اسرائيل حلت عن  
ذلك العبدى وابدعت فيما خاصاً بها للسلام، ووضعت كل إمكاناتها  
لفرضه أو تحقيقه، فهي لا ترغب في السلام الذي يتحدث عنه العالم،  
بل هي ت يريد سلاماً خاصاً بها وتريد من المجتمع الدولي ان يرضي به  
كما هو عليه الحال الان من احتلال للأراضي وعدم إعطاء الفلسطينيين  
أي دور أو نولة، وببدأ مسلسل العنف في المنطقة، القائم على الفعل  
ورد الفعل حيث سفك الدماء وأهلك الحرث والنسل، واراء فضاعة هذا  
الوضع المأساوي، هل سيقف العالم موقف المتفرج من حصد أرواح  
الأبرياء وقتل الشيوخ والأطفال؟

ومن هذا المنطلق تدعو سلطنة عمان راعي عملية السلام  
الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والأمين العام لمنظمة الأمم  
المتحدة للقيام بدورهم لإعادة الأمور الى نصابها واحياء عملية السلام  
على كافة المسارات ومن النقطة التي وصلت اليها .



معالي الرئيس،

تسأد حكومة بلادي العوائق العdale للجمهورية العربية السورية  
الشقيقة في استعادة أراضيها المحتلة في الجولان وانسحاب إسرائيل  
حتى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م . ونرى أنه من مصلحة إسرائيل  
استئناف المفاوضات وفق مبادئ وقرارات الشرعية الدولية وخاصة  
القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، لتعزيز دعائم الأمن  
والسلام بغية تعزيز وتأسيس شرائه فعالة ومصالح أكثر استقراراً  
وديمومة بين دول المنطقة .

كما ان حكومة بلادي تطلب إسرائيل بتنفيذ كامل قرار مجلس  
الأمن رقم ٢٥ ، الداعي إلى الانسحاب من كافة الأراضي اللبنانية، وأن  
(مزارع شبعا) هي جزء لا يتجزأ من التراب اللبناني ومشمولة بهذا  
القرار، وذلك بغية توسيع دائرة وشائج السلام والأمن والاستقرار الذي  
ينشده الجميع .



معالي الرئيس،،،

بالرغم من كل المحولات الدولية والإقليمية الجادة للتخفيض من معاناة الشعب العراقي الشقيق، فإن الحالة العامة في العراق ما تزال تدعو إلى القلق على مصير شعبه وأجياله من جراء العظر الاقتصادي المفروض عليه منذ عام ١٩٩٠م، وان هذه الحالة تزداد سوءاً وتعيناً بشهادة المنظمات والهيئات الدولية العاملة في العراق، مما يهدد معه النسيج الاجتماعي لهذا البلد .

لقد كان فرض العقوبات كآلية سياسية لضمان تنفيذ الحكومات لالتزاماتها بمحاسبة القرارات الدولية الصادرة بحقها، ولكن تحولت هذه السياسة إلى سلاح أضر بالحقوق الأساسية للشعوب والمجتمعات، الأمر الذي يحتم على مجلس الأمن الدولي البحث عن سياسات وأدوات فعالة تحقق رفع الضرر الواقع على البلدان المفروض عليها العقوبات كالعراق وغيرها من الدول . ولا يمكن القبول باستمرار هذه العقوبات كسيف دائم مسلط على تلك البلدان دون الأخذ بعين الاعتبار بما تحقق على أرض الواقع من تنفيذ للقرارات الدولية من قبل الدول التي استهدفتها كالعراق ولبيها .



وانتا ندعو مجدداً مجلس الأمن الى ضرورة البحث الجدي في انتهاء المأساة العراقية، ووضع آليات تمكن المجلس من الاستمرار بالتحقيق في برامج العراق المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، والتي وصلت الى نقطة العريودات المتضائلة، وان على المجلس الآن ان يركز معظم نشاطاته وموارده على تنفيذ خطته بالمراقبة والتحقق المستمرتين من امتثال العراق للالتزامات بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وذلك لرفع العقوبات الاقتصادية بشكل كامل، ليعود شعب العراق الى ممارسة دوره الطبيعي في المجتمع الدولي وتهيئة الظروف والاسباب لاستتاب وترسيخ الأمن والسلم في تلك المنطقة.

في الوقت الذي تؤكد فيه سلطنة عمان على دعم المساعي الرامية الى رفع العقوبات الاقتصادية الكاملة عن العراق، فإنها تدعوا الحكومة العراقية إلى التعاون البناء والإيجابي مع الأمم المتحدة لتنفيذ ما تبقى من قرارات للشرعية الدولية، وعلى وجه التحديد ما يخص الأمرى والمفقوبين من أبناء دولة الكويت الشقيقة ورعايا الدول الأخرى، وتهيب بالحكومة العراقية إلى التعاون مع اللجنة الثلاثية والصليب الأحمر الدولي لانهاء معلقة هؤلاء الأمرى أينما كانوا، لإنهاء هذا الملف الإنساني.



معالي الرئيس،،،

اننا في سلطنة عمان نرحب ترحيباً حاراً بالنهج الحكيم لأشقائنا في كل من دولتي البحرين وقطر، لتنفيذهم حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ١٦ مارس ٢٠٠١م، لأن مثل هذا التوجه الإيجابي من قبل الدولتين الشقيقتين، قد أزال الكثير من عناصر التوتر وساهم بصورة فعالة في استباب الأمن والاستقرار في المنطقة .

ان حكومة بلادي ترحب بالاتصالات الرسمية الودية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية، ذلك أن مثل هذه الاتصالات سوف تعكس البلدين من الاتفاق على وسائل مشتركة لإنهاء خلافهما حول الجزر الإماراتية الثلاث، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى .

معالي الرئيس،،،

ان حكومة بلادي ترحب بالنتائج التي خلصت إليها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة حول استعراض مرض نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) التي عقدت في شهر يونيو الماضي، وأنها تشارط دول العالم في تكثيف الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة هذا الوباء والعمل على



كبح انتشاره، لما له من عواقب مدمرة على نسيج الحياة الاجتماعية والاقتصادية للشعوب، وتناشد الدول المتقدمة وذات التقنية العالية بأن توفر الموارد والإمكانيات للبحوث العلمية وبذل الجهد في تطوير الأصول لمعالجته والقضاء عليه، وإتاحتها بأسعار مقبولة، وفي هذا الصدد ترحب بلادي بمقترن الأمين العام لإنشاء صندوق علمي جديد وبالعبلاة الأمريكية لكافحة هذا العرض والأمراض السارية الأخرى.

كما ترحب بلادي بالنتائج والتوصيات التي أسفر عنها اجتماع الحوار الذي تم على مستوى رفيع لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي للتنمية عبر الشراكة الذي عقد في بداية دوره العاشرة، وإننا نعبر عن تقديرنا لتقرير الأمين العام للجنة التحضيرية الحكومية الدولية المفتوحة العضوية للتحضير للمؤتمر الدولي الأول لتمويل التنمية بين دول الشمال والجنوب الذي من المؤمل افتتاحه في المكسيك في عام ٢٠٠٢م، ونرى أن ما خلص إليه التقرير الذي قدمه فريق الخبراء على المستوى المعني بتمويل التنمية والذي رأسه فخامة الدكتور آرنستو زيليو الرئيس المكسيكي السابق في شهر مارس الماضي، من مقترنات وتوصيات يمكن تطبيقها على المستوى المحلي والدولي للنهوض بمستوى التنمية، تائياً انسجاماً مع الأولوية التي أكد عليها قادة ورؤساء الدول والحكومات في إعلان القمة الآفية في سبتمبر ٢٠٠٠م والذي دعوا فيه إلى تعينة الموارد من أجل التنمية



## الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق خفض معدلات الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ م.

وانطلاقاً من الأهمية التي توليه حكومة سلطنة عمان لمسائل التنمية، فإنها ترحب بانعقاد هذا المؤتمر الذي سيشكل انعقاده اللبنة الأساسية لتنظيم عملية تعويم ودعم التنمية وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية التي تمر بها الدول النامية وخاصة الأقل نمواً. وتتاشد حكومة بلادي الدول الماتحة بالالتزام بتقديم مساعدات التنمية الرسمية المتفق عليها بنسبة ٧٠٪ من الناتج القومي الإجمالي لكل دولة والعمل على وضع جدول زمني محدد للوصول لتلك النسبة.

معالي الرئيس،،،

تؤكد بلادي على أهمية إيجاد صيغة لخلق حوار بين دول الشمال الغربي ودول الجنوب التي تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية كالفقر والمديونية. وأننا نرحب بالآية متتابعة تنفيذ قرارات قمة مجموعة الـ٧٧ التي عقدت في هافانا في أبريل ٢٠٠٠م، ونثمن عاليًا دعوة الدول الصناعية الثمان بمشاركة مجموعة الـ٧٧ في اجتماعاتها في جنوة بييطاليا في شهر يوليو ٢٠٠١م، ونتطلع ان تسرُّف الاتصالات والحوار بين المجموعتين في زيادة التعاون الإيجابي والتيسير بين



دولها في مختلف مجالات التبادل الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي بغية  
ردم الفجوة الاقتصادية والعلمية بين شعوبهما.

معالي الرئيس،

على امتداد السنوات الثلاثين الماضية من مسيرة النهضة  
العمانية، دأبت حكومة بلادي على العمل لتحقيق التوازن والتكامل بين  
الجهود التنموية والحفاظ على البيئة في سلطنة عمان، حيث تحولت  
العناية والحفاظ على البيئة كأحد أهم العناصر لتحقيق التنمية المستدامة  
وضمان أعلى مستويات السلامة للبيئة في السلطنة وصون مواردها  
الطبيعية. وقد توجت تلك الجهدود بأن وجه حضرة صاحب الجلالة  
السلطان قابوس بن سعيد المعظم بتخصيص عام ٢٠٠١م عاماً للبيئة،  
إضافة بعد حربوي يعبر عن اهتمام سلطنة عمان بالبيئة بمفهومها  
الشامل.

وفي إطار مساهمة سلطنة عمان واهتمامها بالقضايا البيئية  
العالمية فإنها الترمت بالتوقيع على كل الاتفاقيات التي تهدف إلى صون  
بيئة الأرض. ومن هذا المنبر فلن بلادي تدعو الدول المتقدمة الوفاء  
بالتزاماتها التي أعلنت عنها في مؤتمر قمة الأرض بريودي جاتيرو،  
خاصة ما يتعلق منها بتقديم المعونات الفنية للدول النامية من تدريب



ومعذات لتمكن من الإيفاء بالتزاماتها في الاتفاقيات التي استحدثت في القمة . وإننا نتطلع إلى أن تقوم الدول بإكمال متطلبات اتفاقية بازل من خلال المصادقة على القرار (١/٣) الذي يمنع نقل النفايات الخطيرة لغير الدول المنضمة إلى الملحق السابع لاحتواء خطورتها وعدم انتشارها .

ومن منطلق الاهتمام الذي توليه بلادى بالبيئة والتنمية، فإنها تعرب عن ترحيبها بالاعلان عن انعقاد قمة البيئة والتنمية المستدامة قمة الأرض الثانية (ريو + ١٠) الذي من المؤمل انعقادها في جنوب أفريقيا في سبتمبر من عام ٢٠٠٢م لتقييم ما تم تحقيقه منذ القمة الأولى خلال العقد المنصرم، ومراجعة ما تم انجازه من جدول أعمال القرن الـ ٢١ من أجل البيئة والتنمية بمفهومها الشامل، ووضع التصورات لمساعدة الدول النامية على تنفيذ ما تبقى من هذا الجدول.

معالي الرئيس،،،

تبارك سلطنة عمان مساعي الأمم المتحدة لتحقيق نظام عالمي يحقق تطلعات الشعوب نحو مستقبل أفضل، يتحرر فيه البشر من الخوف والحاجة، وان يعود التقدم العلمي الذي حققه البشرية بالخير على الجميع، وان تجني الدول النامية منافع العولمة وإيجابياتها المتمثلة بشكل رئيسي في المعرفة واستخدام التكنولوجيا، وأن لا تؤدي



العلمة الى زيادة الفجوة وعدم استقرار النظام العالمي، لاسيما وان العيد من الدول النامية تواجه حالياً تحديات كبيرة متمثلة بعدم قدرتها على الاستمرار في التنمية المعقولة ومكافحة الاوينة وفي التهرب المتزايد لنورها في الساحة الدولية. لهذا معالي الرئيس يريد أن تلمس مزيداً من الاهتمام والتشريع لموضوعات التعاون الدولي من أجل التنمية، وأن تولى الأسرة الدولية عناية وأولوية للقضايا التي تشكل اهتماماً رئيسياً للدول النامية وعلى وجه الخصوص الدول الأقل نمواً، وهي قضايا المساعدات المالية، زيادة الاستثمارات، حرية دخول الأسواق، تخفيف أعباء المديونية الخارجية وكيفية الاستفادة من التكنولوجيا .

معالي الرئيس،

ان سلطنة عمان تدعو الى أهمية وجود نظام تجاري ومالى عادل يقوم على ضرورة تحرير التجارة الدولية المترافقه وفتح الاسواق وخاصة اسواق الدول الكبرى أمام الدول النامية وتسهيل التدفقات المالية الدولية الخاصة بما فيها الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي اللذين أصبحا عنصرين مهمين للأمن والسلام، وفي ظل المتغيرات العالمية والاشتراطات التي تفرضها



منظمة التجارة العالمية، فإن الأمر يحتم اعطاء الفرص للدول النامية والاقتصاديات الناشئة للدخول في التفاوض مع الدول المتقدمة في جو يسوده العدل والإنصاف لتحقيق المساواة وقيام عالم متوازن المصلح، فالاحتتجاجات التي شهدتها بعض الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تؤكد بأن تحرير التجارة الدولية وفتح الأسواق لابد وأن يتسم بتكافؤ الفرص والتوازن بين الاقتصاديات القوية والاقتصاديات الضعيفة.

ونظراً لأهمية الاندماج في الاقتصاد العالمي، فقد انضمت بلادي رسمياً إلى منظمة التجارة العالمية في التاسع من نوفمبر ٢٠٠٠م وأصبحت بذلك العضو الـ "١٣٩"، ويمثل انضمامها خطوة هامة في هذا الاتجاه وفي إطار خططها التنموية والانفتاح الاقتصادي، أملين بذلك في تعزيز دور ومستوى مؤسساتنا الصناعية والتجارية والخدمات ودخولها بكفاءة إلى الأسواق العالمية، وإننا عازمون على الاضطلاع بالتزاماتنا ومشاركة الأسرة الدولية للعمل من أجل تحقيق الأهداف التي تعلم من أجنبها المنظمة، وتحقيقاً لذلك اتخذ بلادي العديد من الإصلاحات الاقتصادية على طريق تحرير التجارة والاستثمار، وسنت لذلك التشريعات الملائمة وتنمية الآليات التنظيمية في المجالات ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، معالي الرئيس تنظر بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالكثير من الغبطة والرضا لقرار عقد المؤتمر الوزاري



الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة عاصمة دولة قطر الشقيقة خلال هذا الشهر . إن سلطنة عمان ترى في ذلك تقديرًا عاليمًا لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، كواحد من التجمعات الاقتصادية المؤثرة في العالم ، وتأكيداً دوره الإيجابي المسؤول في الأسرة الدولية ، تتطلع أن يتمكن مؤتمر الدوحة من التوصل إلى اتفاق حول جدول أعمال الجولة المرتقبة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، كما نطالب منظمة التجارة العالمية باشراك الدول النامية في المفاوضات التجارية المقبلة بما يمكنها من طرح مواقبيها الخاصة التي تخدم مصالحها الوطنية ، والقيام بدور أكبر لافساح المجال لها للاستفادة من مميزات النظام التجاري المتعدد الأطراف .

كما لا يفوتي هنا بالتنويه إلى أن سلطنة عمان قد وقعت في نيويورك في الـ ٢٠ من شهر ديسمبر ٢٠٠٠م على نظام روما الأساسي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ، على أمل الاتهاء من إجراءاتنا القانونية الداخلية للمصلحة على هذا النظام والانضمام رسمياً لهذا العنصر الوليد للعدالة الدولية لمحاكمة المتهكين لحقوق الإنسان ومرتكبي جرائم الحرب ضد الإنسانية أينما كانوا ، كما وأن السلطنة ترى أنه من الضروري التعلون فيما بين الدول وتبادل المعلومات للحد من النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة . ونريد هنا الإشارة إلى القوانين المعهول بها في السلطنة والتي تمنع التداول غير



المشروع بالأسلحة الصغيرة وتنظم حيازتها للثبات المرخص لها بذلك وفق شروط ومعايير مشددة حماية لأمن وسلامة المواطنين ، كما وقعت بلادي على اتفاق تطبيق الضمادات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠٠١م بمقر الوكالة الدولية بفيينا .

معالي الرئيس ...

وفي إطار الحديث عن مواضع نزع الصلاح، فلائنا نرى أنه يجب أن يستمر المعنى الجاد بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ويدون استثناء أي دولة .

معالي الرئيس ...

ان التوجه نحو إنشاء تجمعات اقتصادية يعتبر أهم مفرزات الألفية الماضية وتحدياتها، ولذا فان سلطنة عمان تحمل بمسؤولية وجد على ترسیخ مكانه رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الاقتصادي، التي تحرز تقدماً بارزاً على طريق تحقيق اهدافها مسترشدة بمبادرتها الذي يؤكد على "السعى نحو بناء وتوسيع التفاهم والتعاون المشترك النافع، من خلال المنهج القائم على التراضي وعدم التدخل" وقد استضافت عاصمة بلادنا مسقط في شهر ابريل الماضي الاجتماع



الوزاري الثالث للرابطة الذي ركز على تعزيز الثقة في الجهود الذاتية للدول الأعضاء، وقد أنتهج اجتماعاً مسقť الوزاري نهجاً عملياً ممثلاً في تداول دول الرابطة ببرنامجاً مرتبطاً بنتائج معلومة ويفترأ زمنية محددة لإنجاز، وركز على مشروعات محددة يكون للقطاع الخامس الدور الرئيسي في تنفيذها، وهي مجالات السياحة، تنمية الموارد البشرية، النقل البحري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي بها فرص كبيرة لزيادة الانتاجية وفتح آفاق جديدة من التعاون.

معالي الرئيس،،،

إن المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يشهدها العالم اليوم تفرض على الدول الأفريقية وقدرتها السعي الجاد من أجل بناء الثقة بين دولهم وشعوبهم والتعاون على أساس المصالح المشتركة وال الحوار البناء، والسعى إلى اتخاذ تدابير ومبادرات محلية لتسوية النزاعات بكلفة إشكاليها، وحل مشاكل اللاجئين لانهاء حالة التشرد والفقر التي يعيشها أبناء القارة، وإننا ندعو المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة لابrigad نظام عادل لتحسين أوضاع القارة ومجلبيها المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية من خلال وضع آليات عملية لتخفيض هذه المشاكل، بما في ذلك التخفيف من أعباء



الديون أو شطبها لمساعدة دول القارة للاتفاق نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الأمراض والاندماج في قوى الاقتصاد العالمي والاستفادة من ايجابيات العولمة .

معالي الرئيس،

كما وان السلطنة كانت من ضمن الكثير من الدول الحسنة التي  
التي شاركت مؤخراً مع الوفود العالمية التي اجتمعت في دوربان  
جنوب افريقيا في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي حول العنصرية .

ان السلطنة ترى انه يمكن تحقيق الكثير في مجال حقوق  
الإنسان، وأن مثل هذه المؤتمرات يجب ان لا تكون مهرجاناً للكلام تلقى  
فيه الخطابات، من ثم يذهب كل وفد الى بلده، لأننا نرى أن هناك فرصة  
لتوسيعه العالم بالمشاكل العنصرية الكثيرة التي تم تجاهلها وخلق الارادة  
السياسية لحلها، فالعنصرية موجودة بشكل لا حصر لها في أرجاء  
العالم وان لم تكن دائماً بشكل علني .



معلني الرئيس،،،

اننا نعرب عن خالص الشكر والتقدير على الجهود والمساعي التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة في اعداد تقريره السنوي، الذي يشخص فيه ما حققته الأمم المتحدة من إنجازات وما واجهته من عقبات، واستراتيجية المستقبل لهذه المنظمة التي تجسد ضمير المجتمع الدولي وطموحاته، وتحديد مسارات عملها المستقبلية لترسيخ الأهداف التي قامت من أجلها، ومتابعة تنفيذ إعلان قمة الألفية والتوصيات الطموحة التي خرجت بها، ومن هذا المنطلق علينا أن نستعد لتبني الرؤى لتطوير أجهزة الأمم المتحدة واعادة هيكلتها للتغیر عن الواقع السياسي وحقائقه، كتوسيع التمثيل في مجلس الأمن ليكون أكثر عدلاً بحيث يتاسب وتنامي حجم المجتمع الدولي، حتى تبقى المنظمة المحور الفاعل للسياسة العالمية والمصدر الأعلى للشرعية الدولية، ويعدها عن الانشقاقية في تعاملها مع الدول، لتمكينها من استبطاط الحلول للوقاية من النزاعات واتدلاع الحروب وصيانة الأمن والسلام الدوليين وتعزيز نهج التعاون الدولي وال الحوار بين الحضارات، والعمل على إيجاد الحلول التي تواجه دول العالم كالفقر والمرض وإيجاد فرمان العمل ومشاكل البيئة ومكافحة ظاهرة الإرهاب وردم الفجوة بين دول الشمال المتقدمة والدول النامية في الجنوب ،



عالی الرئیس،،،

اننا نعتبر الأمم المتحدة ممثلة للشرعية الدولية والبوتقة التي تتصدر بها كافة الجهود والمساعي الدولية والإقليمية لتحقيق أسمى وطموحات الشعوب، ومواجهة التحديات الحقيقية للأمن والسلم والتنمية بكل جوانبها لتعزيز دعائم العلاقات والاستقرار ونشر ثقافة السلام والحوار البناء بين أجيال الحاضر والمستقبل بعيداً عن منطق التهديد بالقوة وإثارة الرعب والخوف من الغد،

وأننا نأمل لهذه الدورة كل النجاح حتى تتمكن من الخروج برؤية مستقبلية ترسم طريق المستقبل لخدمة البشرية وتحدد عهد الدول الأعضاء بالأمم المتحدة والتزامها الكامل بتنفيذ قراراتها واحترام أحكام ميثاقها،

وشكرأ عالي الرئیس،،،

والسلام عليكم،،،